

تمويل التنمية المحلية في ظل ضعف الموارد المالية – دراسة تحليلية لإيرادات بلدية منصور (تلمسان)

Financing local development in light of weak financial resources An analytical study of the revenues of the municipality of Mansoura-TLEMCEN

سامية بقدرور¹، محمد بوقناديل²، حسين بومدين³

1- جامعة أبو بكر بلقايد ، GPES ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
samia.bekaddour@univ-tlemcen.dz

2- جامعة أبو بكر بلقايد ، GPES ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Mohammed.bouknadil@yahoo.fr

3- جامعة أبو بكر بلقايد ، GPES ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
douaa55@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/03/14 تاريخ القبول: 2021/09/20 تاريخ النشر: 2022/12/14

ملخص:

تلعب الجماعات الإقليمية دورا مهما في تحقيق التنمية، فهي تلعب دور الوسيط بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي، ولأهميتها الكبيرة خصها المشرع بمجموعة من الصلاحيات و مصادر مالية متنوعة سواء ذاتية منها أو خارجية، ولكن في الآونة الأخيرة عرفت هذه الموارد انخفاضا محسوسا مما يعيق البلديات من تحقيق التنمية المحلية، وتهدف الدراسة الحالية الى معرفة أسباب هذا الانخفاض، وقد تمت هذه الدراسة التحليلية في بلدية منصور –ولاية تلمسان –، وخلصت الدراسة من بين الاسباب الرئيسة هو الضعف الحاصل في الموارد الذاتية من إيرادات جبائية وكذا اهمالها لإيرادات الاملاك العمومية، اضافة الى انخفاض المساعدات المقدمة من طرف الدولة والولاية وصندوق الضمان والتضامن، وهذا الضعف سوف يؤثر على سلبا على التنمية المحلية وهذا من خلال انخفاض الاعتمادات المخصصة لتمويل التنمية المحلية سواء الذاتية منها أو الخارجية، ولتجاوز هذا الضعف وجب عليها التفكير في طرق وبدائل جديدة لتعبئة الموارد الضرورية لتمويل التنمية المحلية.

كلمات دالة : بلدية ، تعبئة الموارد ، تنمية محلية ، جماعات محلية ، ضعف الموارد المالية

Abstract:

Local Communities Play An Important Role In Achieving Development, As They Play The Mediating Role Between The Central Authority And The Local Community, And Due To Their Great Importance, The Legislator Has Granted Them A Range Of Powers And Various Financial Resources, Whether Internal Or External, But These Resources Have Recently Witnessed A Significant Decline, Which Impedes Municipalities From Achieving Local Development. The Current Study Aims To Find Out The Reasons For This Decline. This Analytical Study Was Conducted In The Municipality Of Mansoura – Tlemcen Governorate -. It Concluded That One Of The Main Reasons Is The Lack Of Self-Resources From Tax Revenues And Their Neglect Of Public Property Revenues, In Addition To The Decrease In State Aid And The Takaful And Guarantee Fund. This Weakness Will Negatively Affect Local Development, Through A Decrease In The Funds Allocated To Finance Local Development, Whether Internal Or External

Key Words: Municipality, Resource Mobilization, Local Development , Local Groups, Lack Of Financial Resources

مقدمة

تبنت الجزائر مند الاستقلال على السياسة اللامركزية الادارية واتخذتها كاسلوب لتحقيق التنمية المحلية وذلك بمنح مجموعة من الصلاحيات للجماعات الاقليمية ،وتعتبر حسب المادة 16 من التعديل الدستوري 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 «الجماعة الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية، والبلدية هي الجماعة القاعدية »، وباعتبار البلدية القاعدة الاساسية لتحقيق التنمية المحلية منحها القانون الشخصية والاستقلالية المالية، ولكن في المقابل فرض عليها توفير مواردها المالية للقيام بدورها التنموي ، فال مورد المالي يعتبر اهم الموارد التي تحتاجها البلدية لتحقيق التنمية المحلية فلهذا عليها تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، وهذا من خلال استغلال الموارد التي خصصها لها المشرع من موارد ذاتية تتمثل في العموم من الضرائب والرسوم ومداخيل الاملاك وموارد خارجية والتي تتمثل في القروض و مختلف الاعانات المقدمة للبلدية، ولكن في السنوات

الاخيرة عرفت الجزائر ازمة حادة على غرار باقي دول العالم التي يعتمد اقتصادها على مداخل البترول ،حيث ومع انخفاض اسعار هذا الاخير انخفضت معه مداخل الدولة وهذا سوف يؤثر بصفة مباشرة على الموارد المالية المخصصة للجماعات الاقليمية ،ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية : ما مدى تأثير ضعف الموارد المالية على تحقيق التنمية المحلية ؟
ولدراسة الموضوع قمنا بطرح الفرضيات التالية :

- ضعف الموارد المالية وتناقصها يؤثر سلبا على التنمية المحلية
 - تراجع اسعار البترول كان سببا في ضعف الموارد المالية للبلدية ،وهذا يؤكد اعتماد البلدية على مختلف الاعانات المقدمة من السلطة المركزية لتمويل تنميتها المحلية .
- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة بحثية في تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجهها الجماعات الاقليمية وخاصة البلدية في توفير الموارد المالية من خلال عرض الاسباب التي تحول دون ذلك ، وما هو أثر هذا الضعف على التنمية المحلية .

I. مدخل للتنمية المحلية والجماعات الاقليمية

1. تعريف التنمية المحلية : كان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينيات القرن الماضي و تحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية و كان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة و الضواحي و حتى داخل العاصمة نفسها ، و هذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح هذه النظرة الفوقية (اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين) (خيضر، 2010)، وهناك عدة مجالات للتنمية المحلية لا يمكن حصرها منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية

2. تعريف الجماعات الاقليمية : ان وجود الجماعات الاقليمية في الجزائر مكرس دستوريا واعترفت به كل الدساتير حيث أنها أشارت إلى أن الجماعات المحلية تنقسم إلى قسمين وكمثال على ذلك ما نص عليه دستور 1996 في مادته 15 على أن " الجماعات الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية (الجريدة الرسمية، 1996) " وكذلك هذا ما نص عليه دستور 2016 في مادته 16 : " الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية . البلدية هي الجماعة القاعدية ".

إن الاعتراف بأهمية هذا المرفق من خلال مختلف النصوص التشريعية يدعونا إلى معرفة تعريف « البلدية والولاية » والتعرف عليهما وماهي اختصاصات كل منهما في مجال التنمية

1.1. تعريف البلدية واختصاصاتها في مجال التنمية : حسب المادة 01 من قانون البلدية الجديد رقم 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 ، تعرف البلدية على أنها "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ، وتحدث بموجب القانون " ، وبالتالي تحتل البلدية موقع التفضيل في تنظيم الدولة ، فهي تعتبر الخلية القاعدية الاساسية للدولة حيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية أي لها مركز واقليم واسم خاصا بها ولها استقلالية المالية

وتشكل البلدية الاطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وهي تمثل قاعدة اللامركزية و مكان ممارسة المواطنة ،وعلى هذا الاساس اوكلت للبلدية صلاحيات في كل مجالات الاختصاص المخولة لها قانونا ، بحيث أنها تساهم مع الدولة في ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والامن بالإضافة الى الحفاظ على الاطار المعيشي للمواطنين وتحسينه ، قد حدد القانون البلدية 11/10 صلاحياتها فيما يلي: (بومدين ، بومدين ، 2016): التهيئة والتنمية ،التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز، نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضية والشباب والثقافة والتسليّة والسياحة ، النظافة وحفظ الصحة والطرق البلدية

1.1. تعريف الولاية واختصاصاتها في مجال التنمية : حسب القانون 07 / 12

المتضمن قانون الولاية: الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة . وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشارورية بين الجماعات الإقليمية والدولة ،وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين .وتتدخل في المجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون شعارها هو بالشعب وللشعب .وتحدث بموجب القانون.

II. مصادر تمويل الجماعات الاقليمية في الجزائر

يعرف التمويل المحلي : كل الموارد المالية المتاحة، والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية، بصورة تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة (عمار، 2010)، وعليه يمكن تقسيم موارد الجماعات الاقليمية الى:

1. **الموارد المالية المحلية الذاتية**: تتكون الموارد الداخلية للجماعات الاقليمية في العموم من الضرائب و مداخيل املاكها والخدمات (Datonel, 2007)، وتمثل الجباية المحلية المورد الاكبر كونها تمثل حصة الاسد من ايرادات المحلية الذاتية، ويمكن تقسيم الموارد الداخلية للجماعات الاقليمية إلى ما يلي:

1.1 **الضرائب والرسوم المحلية الموجهة كليا الى الجماعات الاقليمية**: وهي مجموع الضرائب التي تحصل كليا لفائدة الجماعات الاقليمية وهي :

الجدول 01 : الضرائب والرسوم المحلية الموجهة كليا الى الجماعات الاقليمية

الموارد الجبائية	البلدية	الولاية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية
الرسم على النشاط المهني	66%	29%	5%
الرسم العقاري	100%	/	/
رسم التطهير	100%	/	/
رسم الاقامة	100%	/	/
رسم الحفلات	100%	/	/
الرسم على الاعلانات والصفائح	100%	/	/

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على قانون الضرائب المباشرة، الغير المباشرة والرسوم المماثلة، الطابع لسنة 2020

2.1. الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات الاقليمية : وهي الضرائب والرسوم التي

تحصل جزئيا للجماعات الاقليمية وتمثل هذه الموارد في ما يلي :

الجدول 02: الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات الاقليمية

الموارد الجبائية	البلدية	الولاية	الدولة	حصص مختلفة
الرسم على القيمة المضافة الحققة في الداخل: الحققة عند الاستيراد:	10%	/	75% 85%	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 15% 15%
الضريبة على الدخل الاجمالي	50%	/	50%	/
الضريبة الجزائية الوحيدة	40.25%	5%	49%	غرف التجارة 0.5% غرفة وطنية للصناعة تقليدية 0.01% صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 5% غرف صناعة التقليدية 0.24%
الرسم الصحي على اللحوم مذبح عمومي عند الاستيراد	8.5 دج	/	50%	صندوق الحماية الحيوانية 1.50 دج صندوق ضمان والتضامن للجماعات المحلية 10 دج
قسمة السيارات	/	/	50%	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 30% صندوق الوطني للطرق 20%
رسم الاطر المطاطية	35%	/	35%	الصندوق الخاص للتضامن الوطني 30%
الضريبة على الاملاك	30%	/	70%	/
رسم تشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية	16%		46%	الصندوق الوطني للبيئة
رسم التشجيع على النفايات المرتبطة بالأنشطة الصحية	20%		30%	/
الرسم التكميلي على التلوث الجوي من مصدر صناعي	17%		50%	/
رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم	34%		42%	/

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على قانون الضرائب المباشرة، الغير المباشرة والرسوم المماثلة ،الطابع لسنة 2020.

2.الموارد المحلية الخارجية والغير جبائية : تلجأ الجماعات المحلية الى موارد خارجية من اجل تمويل التنمية المحلية ،وهذا راجع الى قلة وضعف ايراداتها من الموارد المحلية الذاتية لذلك تلجأ الإدارات المحلية إلى موارد أخرى خارجية تأتي بنسب كبيرة عن طريق الإدارة المركزية، والتي نذكرها فيما يلي :

1.2.الاعانات الحكومية : تتمثل الإعانات في مختلف المساعدات المالية، و برامج والصناديق والمخططات التنموية التي تقدمها الدولة والولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلي (إبراهيم، 2010)

III.

دراسة وتحليل الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية لبلدية منصورة (ولاية تلمسان)

1. دراسة وتحليل الموارد الداخلية (التمويل الذاتي) وتأثيرها على التنمية المحلية
و يعرف على أنه اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات قسم التسيير لفائدة (aissa, 1983) التجهيز و الاستثمار ، يحدده القانون ويتراوح عموما بين % 10 و % 20 من مجموع الإيرادات قسم التسيير (الرسمية، 2010)، إن مبلغ التمويل الذاتي يستغل في تمويل صيانة الهياكل السوسيو اقتصادية التابعة للبلدية، النقل المدرسي ، و كذا كل العمليات التي تسعى لتحسين الظروف المعيشية للسكان والحفاظ على التوازن المالي للميزانيات المحلية

الجدول 03: يمثل تطور نسبة اقتطاع من نفقات التسيير الى التجهيز لبلدية منصورة

السنوات	التمويل الذاتي	مجموع نفقات التسيير	النسبة %
2012	232785764,7	449029451,7	51,84
2013	216560894,8	481553011,4	44,97
2014	63121527,08	391933108,4	16,11
2015	30336600,95	410166603,9	7,40
2016	20810713,47	362951980,6	5,73

المصدر : اعداد الطالبة بناء على معطيات الحساب الاداري لبلدية منصورة، 2012 إلى 2016.

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن الاقطاع المحول من قسم التسيير الى التجهيز في تناقص مستمر حيث كانت تمثل %51.84 سنة 2012 ثم تناقصت بشكل طفيف سنة 2013 إلى %44.97 ولكن في سنة 2014 و2015 انخفضت بنسبة كبيرة حيث مثلت %16.11 و%7.40 على التوالي ، و في سنة 2016 مثلت أضعف نسبة ب %5.73 ويرجع هذا إلى ضعف إيرادات قسم التسيير البلدية ولمعرفة سبب هذا الضعف سوف نقوم بتحليل إيرادات قسم التسيير

جدول 04: نسبة إيرادات الاملاك العمومية الى إيرادات قسم التسيير

2016	2015	2014	2013	2012	
3188862.28	1490081.04	926569.00	1225588.40	1360334.00	إيرادات الاملاك العمومية (1)
481300351.6 8	593281840.0 2	542829758.87	609855728.89	661865793.84	إيرادات قسم التسيير (2)
%0.66	%0.25	%0.17	%0.20	%0.21	نسبة (2/1)

المصدر :من اعداد الطالبة بناء على معطيات الحساب الاداري (قسم التسيير)،بلدية منصورة ،2012الى2016

بناء على معطيات الجدول رقم 04 نلاحظ أن نسبة إيرادات الاملاك العمومية على إيرادات قسم التسيير ضعيفة جدا وهذا على مر 5 سنوات حيث أن اعلى نسبة سجلت سنة 2016 بنسبة %0.66 ، أي ان الضعف المسجل في إيرادات قسم التسيير ليس بسبب انخفاض إيرادات الاملاك العمومية ، أي ان البلدية لا تعتمد في تمويلها لقسم التسيير على إيرادات الاملاك العمومية .

الجدول 05: نسبة إيرادات الضرائب المباشرة وغير مباشرة إلى إيرادات قسم التسيير

2016	2015	2014	2013	2012	
17357889.36	20075661.74	22402313.44	24742928.00	14447868.1	إيرادات الضرائب الغير المباشرة (1)
224982601.48	200431419.16	163774572.8	220118704.8	.195281381	إيرادات الضرائب المباشرة (2)
481300351.68	593281840.02	542829758.8	609855728.8	.661865793	إيرادات قسم التسيير (3)
%3.60	%3.38	%4.12	%4.06	%2.18	نسبة (3/1)
%46.74	%33.78	%30.17	%36.09	%29.50	نسبة (3/2)
%50.34	%37.16	%34.29	%40.15	%31.68	نسبة إيرادات الضرائب

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الحساب الاداري (قسم التسيير)،بلدية منصورة، 2012الى2016

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن نسبة إيرادات الضرائب إلى إيرادات قسم التسيير هي نسبة مهمة بمقارنة مع عائدات أملاك البلدية، حيث أنه أدنى نسبة سجلتها خلال 5 سنوات (2012 إلى 2016) كانت تقدر بـ 31.68%، وأعلى نسبة سجلتها كانت سنة 2016 بـ 50.34%، و من خلال هذه النسب نلاحظ أن البلدية تعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات الضريبية في تمويلها لقسم التسيير، وكذلك ما يلاحظ من خلال النسب أن مساهمة الضرائب المباشرة هي التي تساهم بالنسبة الأكبر في إيرادات قسم التسيير، فمثلا في سنة 2012 كانت نسبة إيرادات الضرائب الغير مباشرة من إيرادات قسم التسيير قدر بـ 29.50%، أما في المقابل كانت 2.18% بالنسبة للضرائب المباشرة، ومن هنا نستنتج أن البلدية تعتمد بالضبط على الضرائب الغير مباشرة والتي لها عائدات كبيرة في تمويل قسم التسيير.

وكانت نسب إيرادات الضرائب المباشرة متذبذبة خلال السنوات الخمس حيث ان ادنى نسبة سجلتها البلدية ب 29.50% سنة 2012 ، وأعلى نسبة سجلتها كانت سنة 2016 ب 46.74% وهذا لان بلدية منصورة أصبحت في السنوات الاخيرة منطقة تجارية وخدمتية مهمة في ولاية تلمسان وتعود على البلدية بعائدات ضريبية مهمة .، ومن خلال ما سبق نستنتج أن أي ضعف في الإيرادات الضريبية سوف يؤثر إيرادات قسم التسيير وبذلك سوف يؤثر على الاقتطاع الموجه من قسم التسيير الى التجهيز (الموارد الذاتية) .

الجدول رقم 06: نسبة إيرادات التحصيلات والاعانات والمساهمات الى إيرادات قسم التسيير

2016	2015	2014	2013	2012	
11287390	101842649.24	101743224.34	104024000.00	40574961.82	إيرادات التحصيلات والاعانات والمساهمات 1
481300351	593281840.02	542829758.87	609855728.89	661865793.84	إيرادات قسم التسيير 2
%2.34	%17.16	%18.74	%17.05	%6.13	نسبة (2/1)

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الحساب الاداري (قسم التسيير)، لبلدية منصورة، 2012 الى 2016

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن نسبة إيرادات التحصيلات والاعانات والمساهمات على إيرادات قسم التسيير كانت نسب جيدة خلال السنوات 2013 و2014 و2015 حيث تراوحت النسب بين 17% و18% وهذه النسب سجلت بسبب ارتفاع الاعانات التي تقدمها الدولة للبلدية، ولقد تم تسجيل هذه النسب بسبب ارتفاع اسعار البترول في تلك الفترة، حيث انه كلما ارتفعت عائدات الجباية البترولية ارتفعت معها الاعانات المقدمة للبلديات، والعكس وهذا ما لاحظناه في سنة 2016 حيث انخفضت نسبة الاعانات المقدمة الى 2.34% أي بنسبة انخفاض قدرت ب 14.82% خلال سنة من 2015 الى 2016 .

من خلال ما سبق نستنتج أن هذا الانخفاض في إيرادات التحصيلات والاعانات والمساهمات قد اثر على إيرادات قسم التسيير وبذلك سوف يؤثر على الاقتطاع الموجه من قسم التسيير الى

التجهيز (الموارد الذاتية) ، حيث أن البلديات تعتمد بنسبة متوسطة على الاعانات الدولة في تمويل قسم التسيير .

الجدول رقم 07: نسبة مساهمة إيرادات ممنوحات صندوق الأموال المشتركة في إيرادات التسيير

2016	2015	2014	2013	2012	
30874000.0	105201382.0	114508899.0	114334894.00	121993160.0	ايرادات ممنوحات صندوق الأموال المشتركة 1
481300351.6	593281840.0	542829758.8	609855728.89	661865793.8	ايرادات قسم التسيير 2
%6.41	%17.73	%21.09	%18.74	%18.43	نسبة (2/1)

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الحساب الاداري (قسم التسيير) ،بلدية منصور ،2012الى2016

من خلال الجدول 07 نلاحظ أن مساهمة إيرادات ممنوحات صندوق الأموال المشتركة (صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية) في إيرادات قسم التسيير تعتبر نسبة مهمة حيث أنها سجلت أعلى نسبة سنة 2014 ب 21.09% وأدنى نسبة لها سنة 2016 ب 6.41%، و تراجع هذه النسبة راجع الى تناقص إيرادات صندوق الضمان والتضامن، حيث أنها انخفضت إيراداته بسبب تراجع مداخيل الدولة والبلدية وهذا بسبب انخفاض اسعار البترول، ومن خلال ما سبق نستنتج أن هذا الانخفاض الحاصل في إيرادات ممنوحات صندوق الأموال المشتركة قد اثر على إيرادات قسم التسيير وبذلك سوف يؤثر على الاقتطاع الموجه من قسم التسيير الى التجهيز (الموارد الذاتية) ، حيث أن البلديات تعتمد بنسبة كبيرة على الاعانات الدولة في تمويل قسم التسيير، وكذلك نستنتج أن السبب في انخفاض التمويل الذاتي للبلدية هو بسبب انخفاض ممنوحات صندوق الضمان والتضامن و إيرادات التحصيلات والاعانات والمساهمات وكذلك إيرادات الضرائب و بالضبط إيرادات الضرائب المباشرة، وهذا الضعف والتناقص المحقق في الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية سوف يؤثر سلبا على التنمية المحلية وبذلك تتنافس معه المشاريع المنجزة من قبل البلدية، وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي :

الجدول 08 : يمثل عدد البرامج وتكاليفها الاجمالية الممولة بمصادر ذاتية لبلدية منصورة

المصدر: اعداد الطالبة بناء على معطيات من قسم التجهيز والاستثمار لبلدية منصورة، 2013 إلى 2017.

السنة		2013		2014		2015		2016		2017	
القطاعات		عدد	التكلفة الاجمالية	عدد	التكلفة الاجمالية	عدد	التكلفة الاجمالية	عدد	التكلفة الاجمالية	عدد	التكلفة الاجمالية
		المشاريع		المشاريع		المشاريع		المشاريع		المشاريع	
قطاع الري		14	60900000	6	20200000	3	9298000	8	19000000	4	4000000
قطاع الاشغال العمومية		11	45765667.80	2	18000000	3	19000000	6	8000000	4	1500000
قطاع السكن والتجهيزات العمومية		21	40979115	26	193915812.07	3	25373736.44	9	48968362	12	18350000
المجموع		46	147644782.8	34	232115812.07	9	53671736.44	23	75968362	20	23850000

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن تطور نفقات التجهيز والاستثمار لبلدية منصوره المخصصة للتنمية المحلية من المصادر الذاتية تعرف تناقص ملحوظا في مختلف القطاعات مع مرور السنوات و كانت أكبر نسبة سجلتها في سنة 2014 وقدرت ب 232115812.07 دينار جزائري ، وهذا راجع لارتفاع مداخيل الدولة والبلديات من الجباية البترولية وقدرت عدد البرامج المبرمجة في تلك السنة ب 34 مشروع ، و ابتداء من سنة 2015 عرفت نفقات التجهيز والاستثمار الموجهة للتنمية المحلية في مختلف القطاعات لبلدية منصوره الممولة من التمويل الذاتي انخفاضا كبيرا ، حيث في سنة 2017 سجلت ادنى نسبة لها بمبلغ 23850000 دينار جزائري أي بانخفاض قدر ب 10.27% منذ سنة 2013 وبذلك تراجعت معه عدد البرامج المبرمجة منذ سنة 2013 إلى 2017 ، ولقد سجلت البلدية هذا الانخفاض لسبب تراجع اسعار البترول في تلك الفترة مما اثر على مداخيل الدولة والبلديات من الجباية البترولية ومختلف الضرائب

وهذه النتائج تتطابق مع نتائج الجدول رقم 01 الذي يمثل تطور اقتطاع نفقات التسيير الى التجهيز والاستثمار لبلدية منصوره حيث أنه كلما انخفض هذا الاقتطاع أثر بذلك على نفقات التجهيز والاستثمار وبصفة مباشرة سوف يؤثر على عدد مشاريع التنمية المحلية التي تمولها البلدية ذاتيا ، حيث أنها برمجت بلدية منصوره 20 مشروع سنة 2017

2. دراسة وتحليل الموارد الخارجية تأثيرها على التنمية المحلية

وتتمثل المصادر الخارجية لتمويل التنمية المحلية في الاعانات المقدمة من الدولة والولاية وتأتي هذه الاعانات في شكل مخططات البلدية للتنمية PCD ، وكذلك تأتي في شكل اعانة مقدمة من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية

1. مخططات البلدية للتنمية pcd: إن المخططات البلدية للتنمية المحلية تعتبر من المصادر الهامة التي تعتمد عليها البلدية ، وهذا لعدم توفر البلدية على موارد ذاتية كافية لتمويل جميع المشاريع التي تلي احتياجات السكان فلها كان لزاما على الدولة تقديم هذه المساعدات لتحقيق التوازن بين البلديات

الجدول 09: يمثل تطور مخططات البلدية للتنمية لبلدية منصورة خلال سنوات 2013 الى 2017

المصدر: اعداد الطالبة بناء على معطيات الحساب الاداري (قسم التجهيز والاستثمار) لبلدية منصورة .

السنوات		القطاع		2013		2014		2015		2016		2017	
عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية	عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية	عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية	عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية	عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية	عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية	عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية
4	27000000	0	0	8	49500000	0	0	0	0	5	13000000	0	0
3	111644000	2	40000000	4	75800000	0	0	0	0	0	0	0	0
6	36000000	4	31000000	0		1	8000000	1	10000000	1	10000000	0	0
3	9246000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
16	183890000	6	71000000	12	125300000	1	8000000	6	23000000	6	23000000	0	0

نلاحظ من خلال الجدول 09 أن الاعتمادات المخصصة لبلدية منصورة من طرف الدولة في شكل مخططات التنمية للبلدية PCD في انخفاض مستمر حيث أن أعلى مستوى حققتها في سنة 2013 وقدرت ب 183890000 دينار جزائري، وهذا راجع أن الجزائر كانت تعرف بجوحة مالية بسبب قفز أسعار البترول إلى أعلى مستوياتها، فكلما ارتفعت مداخيل الدولة ارتفعت معه المخصصات الموجهة للبلديات، وقدرت عدد البرامج المبرمجة خلال هذه السنة 16 مشروع موزعة على مختلف القطاعات .

ولكن مع حلول سنة 2014 بدأت الاعتمادات المخصصة لبلدية منصورة بالتذبذب والانخفاض الحاد إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 2016 حيث قدرت ب 8000000 دينار جزائري أي بانخفاض قدر ب 175890000 دينار جزائري بالمقارنة مقارنة مع سنة 2013، وقدر عدد البرامج المخصصة ببرنامج واحد وكان في قطاع السكن و التجهيزات العمومية تحت عنوان " تدعيم الانارة العمومية عبر البلدية " بغلاف مالي قدر ب 8000000 دينار جزائري، ومنه نستنتج أنه كلما انخفضت الاعتمادات المخصصة لبلدية منصورة من طرف الدولة في شكل مخططات التنمية للبلدية PCD، انخفضت معها برامج التنمية المبرمجة من طرف الدولة وهذا بسبب تراجع أسعار البترول وانخفاضها الى أدنى مستوياتها فالجزائر دولة ريعية تعتمد 90% على إيرادات البترول في تمويل مختلف المشاريع سواء كانت وطنية أو محلية .

في الحالة العادية لأي مشروع يسلم عند اكتماله الى البلدية ولكن ومن خلال ما لاحظناه أن أغلب مشاريع مخططات البلدية للتنمية PCD لبلدية منصورة إما تكون مقفلة أو مازالت الاشغال جارية فيها رغم تجاوز مدة الانجاز، أو مازالت عالقة على مستوى لجنة فتح الاطرفة وتقويم العروض، وهذا سبب آخر سوف يؤثر سلبا على سير الخطة التنموية وسيعرقلها بسبب عدم وجود رقابة ومتابعة للمشاريع

2.2. اعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية : يقوم هذا الصندوق بتقديم

إعانات للبلدية في مجال التسيير ومجال التجهيز و الاستثمار ،ويسمح التخصيص الاجمالي للتجهيز والاستثمار بإنجاز برامج تجهيز واستثمار بهدف المساعدة في تطوير المناطق الواجب ترقيتها

الجدول رقم 10: يمثل تطور مبالغ الاعانات المقدمة لبلدية منصورة من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية حسب القطاعات

2016		2015		2014		2013		السنوات القطاعات
عدد المشاريع	الغلاف الاجمالي	عدد المشاريع	الغلاف الاجمالي	عدد المشاريع	الغلاف الاجمالي	عدد المشاريع	الغلاف الاجمالي	
7200000	1	0	0	4400000	2	5000000	1	قطاع السكن والتجهيزات العمومية
6972793.72	1	14100000	3	4532069.31	2	0	0	الاقتناء آت
14172793.72	2	14100000	3	8632069.31	4	5000000	1	المجموع

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على معطيات الحساب الاداري (قسم التجهيز والاستثمار) لبلدية منصورة .

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ ان هذه الاعانات في تزايد مع مرور السنوات وهذا راجع إلى حاجة البلدية الى إعانة الصندوق بسبب عدم قدرتها على تمويل جميع مشاريعها ، حيث قدرت أعلى نسبة سنة 2016 بغلاف مالي قدر ب 14172794 دينار جزائري ب مشروعين ، واحد في قطاع السكن والتجهيزات العمومية تحت عنوان "صيانة المدارس الابتدائية عبر البلدية " وآخر في مجال الاقتناء آت "اقتناء العتاد الصغير والمعدات "

وكانت الاعانات المقدمة من الصندوق لبلدية منصورة مقتصرة على قطاع السكن والتجهيزات العمومية ومن أجل القيام بالاقتناء آت وبالرغم من تزايد مبالغ هذه الاعانات الا أنها قليلة بالمقارنة بمشاريع التمويل الذاتي أو PCD ، لان البلدية تعتبر من البلديات الغنية في ولاية تلمسان ، وهذا الصندوق يمنح الاعانات من اجل ترقية البلديات الفقيرة .

في الحالة العادية لأي مشروع يسلم عند اكتماله الى البلدية ولكن و لكن نلاحظ أن أغلب المشاريع المقدمة من طرف صندوق الضمان والتضامن لبلدية منصورة ، إما تكون مقفلة أو مازالت عالقة على مستوى لجنة فتح الاطرفة وتقويم العروض ، وهذا سبب آخر سوف يؤثر سلبا على سير الخطة التنموية وسيعرقلها بسبب عدم وجود رقابة ومتابعة للمشاريع .

3. أسباب ضعف الموارد المالية للبلدية : يرجع ضعف الموارد الى عدة عوامل من أهمها :

3.1. ضعف إيرادات التمويل الذاتي : من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها على إيرادات قسم التسيير استنتجنا أن الضعف الحاصل على مستوى المصادر الذاتية لتمويل التنمية المحلية هو ناتج عن تراجع إيرادات الضرائب بصفة عامة ، والضرائب الغير مباشرة بصفة خاصة وذلك بسبب اهمها الغش والتهرب الضريبي الحاصل على مستوى البلديات و انخفاض اعانات الدولة المقدمة للبلديات ، وهذا الضعف الحاصل سوف يؤثر على نفقات التجهيز والاستثمار

3.2. ضعف إيرادات التمويل الخارجي: وتراجع هذه الاعانات عائد الى تراجع أسعار البترول التي تعتبر من اهم مصادر تمويلها

3.3. ضعف الرقابة على انجاز مشاريع التنمية المحلية : من خلال ما تم ملاحظته في هذه الدراسة هو انه لا يوجد متابعة ورقابة لمشاريع التنمية على مستوى البلدية ، حيث أن اغلب مشاريع المقدمة من طرف الدولة وصندوق الضمان والتضامن إما تكون مقفلة أو مازالت عالقة على مستوى لجنة فتح الأظرفة وتقويم العروض .

4. الحلول المقترحة لتوفير الموارد المالية اللازمة للبلدية لتمويل مشاريع التنمية

4.1. ناتج الاملاك العمومية : تعتبر املاك العمومية من الموارد غير مستغلة والمهملة من طرف البلدية ، ان مساهمة ناتج الاملاك لا يتجاوز 0.66% وهي نسبة ضعيفة ، حيث أنها وجب عليها اعادة الاعتبار لأملاك البلدية واحصائها وتقييمها ، واعادة النظر في تسعيرة كراء ممتلكاتها حيث ان اغلب ممتلكاتها يتم استغلالها بالدينار الرمزي

4.2. تفعيل الموارد الجبائية : تعتبر الجبائية من اهم مصادر تمويل التنمية المحلية فلهذا وجب على البلدية تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد و تفعيل مواردها من خلال المساهمة في تحديد وعاء الضريبة ونسبتها وكيفية تغطيتها، و تخلي الدولة عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية .

4.3. العقود البلدية للنجاعة: يرم العقد البلدي للنجاعة بين البلدية ممثلة في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة و ممثلين آخرين من جهة أخرى وهم ممثل عن الإدارة المركزية و ممثل عن المجلس الوطني للتخطيط و ممثل عن احد البنوك (مثلا بنك التنمية المحلية)

4.4. تفعيل الرقابة على المال العام: إن غياب الرقابة المالية على مشاريع التنمية المحلية سوف تؤدي الى تعطل هذه المشاريع ويضع البلديات في مشاكل مالية صعبة ،بسبب هدر المال وتفشي الرشوة والفساد فلهدا وجب تفعيل دور المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة

5.4. التعاون بين البلديات: وتكون في شكل "المعاهدات البلدية" تتضمن هذه المعاهدات انجاز مشاريع تتجاوز بلدية واحدة و تحمل منفعة لعدة بلديات متجاورة و يتمثل دورها في تقسيم الأعباء بين البلديات و بالمقابل تحقيق التنمية

خاتمة :

بالرغم من تعدد المصادر التي خصصها القانون للجماعات الاقليمية لتمويل تنميتها المحلية ،الانها تعاني في الآونة الاخيرة من ضعف في مواردها المالية ،ومن خلال الدراسة التحلية التي قمنا بها على مصادر تمويل التنمية المحلية ببلدية منصورة من سنة 2012 الى سنة 2016 وصلنا الى مجموعة من النتائج :

- ✓ تتمتع البلدية بمصادر متنوعة من الموارد داخلية ولكن هي في تناقص مستمر مع مرور السنوات وذلك بسبب تراجع إيرادات البلدية من الضرائب المباشرة أو الغير مباشرة ولعدم استغلالها لأموال البلدية
- ✓ ضعف الموارد الخارجية الموجة للتنمية المحلية سوءا المقدمة من اعانات الدولة أو الولاية أو صندوق الضمان والتضامن ، وهذا بسبب تراجع أسعار البترول حيث أن هذه المصادر تعتمد في تمويلها للتنمية المحلية على عائدات البترول.
- ✓ أما بالنسبة للقروض فالجماعات المحلية لها الحق في الاقتراض وهذا حق مكرس في القانون ولكن غير مطبق بسبب تغطية الدولة لعجز الجماعات المحلية
- ✓ ان التناقص الحاصل في الاقتطاع من نفقات التسيير الى نفقات التجهيز والاستثمار يؤثر على التنمية المحلية وهذا من خلال ضعف الغلاف المالي الموجه لها ،وهذا ما لمسناه في بلدية منصورة
- ✓ ان السبب في تناقص الموارد الذاتية لتمويل التنمية المحلية في بلدية منصورة هي تراجع إيرادات الضرائب المباشرة وتراجع اعانات صندوق الضمان والتضامن ،لكن الرغم من تناقصها الا أنها تبقى هي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية المحلية .

- ✓ أما الاعانات الخارجية المقدمة من طرف الدولة في شكل مخططات البلدية للتنمية PCD فهي تعرف تراجعاً كبيراً وهذا ما أثر على التنمية المحلية، ولاحظنا هذا الراجع من خلال تراجع المبالغ المخصصة لكلتا البلديتين وعدد المشاريع المبرمجة.
- ✓ ان اعانات صندوق الضمان والتضامن تناقصت بشكل كبير وهذا ما أثر على المبالغ السنوية المخصصة لبلدية منصورة وبهذا يؤثر على التنمية المحلية .
- ومن خلال نتائج الدراسة التي توصلنا لها اليها تم اثبات صحة الاشكالية والفرضية التي تم طرحها في البداية ولتجاوز أسباب و وتقليل من آثار هذا الضعف وجب عليها :
- زيادة تعبئة المصادر الجبائية عن طريق القيام بالإصلاح الضريبي و محاربة الغش
 - والتهرب الضريبي ،الاهتمام واستغلال المصادر الذاتية فهي تعتبر أكبر مورد لتمويل التنمية المحلية وهذا عن طريق تثمين املاك البلدية ونواتج استغلال .
 - اقامة معاهدات بين البلديات وهذا لتفعيل التعاون والتضامن ما بين البلديات .
 - تفعيل الرقابة على مشاريع التنمية المحلية وهذا للحفاظ على المال العام وعدم تبذيره .

قائمة المراجع:

مراجع باللغة الفرنسية

- aissa, S. B. (1983). L'aid de l'etat aux collectivités locales . OPU.
 Datonel, N. (2007). Droit des collectivités territoriales (Vol. 3 eme). Edition Breal.

مراجع باللغة العربية

الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية. (07 ديسمبر, 1996). 06. الجريدة الرسمية ،العدد(76) الصادرة في 08ديسمبر 1996.
 الجريدة الرسمية. (23 05, 2010). الجريدة الرسمية عدد 34.
 الكتب:

محمد صغير يعلي. (2004). قانون الادارة المحلية. الجزائر: دار العلوم.

الملتقيات

- بن عبد الفتاح دحمان ،يامة إبراهيم. (2010). تمويل البلديات في التشريع الجزائري -دراسة تقييمية . مداخلة في اطار الملتقى الوطني حول اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية والاقليمية (صفحة 111). كلية الحقوق والعلوم سياسية ،جامعة ورقلة .
 بودلال علي ،عبد الكريم مسعودي. (2014). أليات التنمية الموارد المالية للجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر . مداخلة في اطار الملتقى العلمي الدولي الثاني حول آليات تطوير أداء الادارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول . جامعة لونييسي البليدة 2.
 عادل عمار. (2010). تمويل الجماعات المحلية في الجزائر -واقع وآفاق. مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والاقليمية (صفحة 1). ورقلة: جامعة ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية.

مقال في مجلة

- حسين،محمد بومدين ،بومدين . (2016). دور المجلس البلدي في تعبئة الموارد المحلية. المجلة الجزائرية للمالية(06)، صفحة 22.
 أطروحة دكتوراه :

- خنفري خيضر. (2010). تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير،، الجزائر: جامعة الجزائر.